الْاِسْتِقْرَاءُ دَرْبُ الْقِيَاسِ

إعداد

د/ مصطفى محمد عبدالبديع

الملخص:

هذا البحثُ يعالجُ موضوعًا قرآنيًّا لغويًّا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنحو والصرف حيثُ إنَّ:- الاستدلال- كما يظهرُ للباحث- ينقسم إلى قسمين رئيسين، أحدهما:- الاستنباط (القياس) والآخر:- (*الاستقراء*)،الذي ينتقل من الجزئيات إلى الكليات، وكلاهما يحتاج إلى الآخر بحاجة الطعام إلى الملح.

إنَّ المتتبعَ لقواعدِ النحوِّ العربيِّ لَيَجِدُ أن معظم قواعد النحو قائمةٌ على الاستقراء والتتبع والملاحظة لكلام العرب ونصوصه، وأول استقراء في النحو ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت:69هـ) بأمر من علي بن أبي طالب(ت:41هـ) -رضي الله عنه وأرضاه-.

إنَّ النحاة والصرفيين قد بثُّوا أحكامهم على ما استخلصوه من قواعدَ وقوانينَ نحويةٍ وصرفيةٍ، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتتبع والملاحظة والاستقصاء.

Abstract:

This research addresses a linguistic quantic topic closely linked to grammar and morphology as :-inference –as it appears to the researcher –is divided into two main parts one of which is deduction (analogy) and the other (induction) which moves from particulars to wholes and bots of them need the other as food does anyone who follows the rules of Arabic grammar will find that most grammar rules are based on induction and tracing observation of Arab speech and texts and the first induction into grammar was carried out by abual –aswad al-duali (d-69ah) by order of ali bin abi talib (d.41ah) –may god be pleased with him and pleased with him .

Grammarians and morphologists have spread their rulings on what they have derived from grammatical rules and laws and morphologically, relying on the descriptive approach based on induction, tracking and observation and the survey.

مقدمةُ البحث:

ينقسمُ الاستدلالُ الذي يُمارسه الفكر البشري عادة إلى قسمينِ رئيسينِ:- أحدهما: الاستنباط، والآخر: الاستقراء، ولكل من الدليل الاستنباطي والدليل الاستقرائيِّ منهجُه الخاصُّ به وطريقه المميز(١).

وإذا كان المنطقُ اليونانيُّ ***قد قَنَّن*** (٢) آليات التفكير المشتركة بين البشر وجمعها، ثم فاضل بينها، كان لابُدَّ لكل تفكير إنساني من أن يجد له قانونًا في هذا المنطق يصفه ولا يتبعه، كُلٌّ وَفْقَ دائرة اهتمامه، ذلك أنَّ اختلافَ الثقافات يؤدي إلى اختلاف الآليات التفكيرية التي تعتمدها(٣).

ومن ثَمَّ يستبطن كل فكر اِسْتِدْلَالًا خاصًا به، أو على الأقل يأخذ من كل استدلال ما يتفق وطبيعتَهُ؛ مما يترتبُ عليه أن قسمي الاستدلال(الاستنباط – والاستقراء) يتعاورُهما كل فكرٍ أيًّا كانت الثقافة التي يمثلها، أيْ: إننا نلقاهما لدى علماء اللغة على اختلاف لغاتهم، وكذا لدى الأصوليين والمناطقة كُلٌّ وَفْقَ مجاله، وهناك فارق بين الاستنباط والاستقراء:

الاستنباط	الاستقراء
كل استدلال لا تكبر نتيجتُه المقدماتِ التي تُكَوَّنُ منها، أي: أن النتيجة فيه تساوي مقدماتها، أوتكون أصغر منها. **مثال:- كل إنسانٍ فانٍ.** **-سقراط إنسان.** ----------	**كل استدلال تكبر نتيجتُه المقدمات التي تكون منها.** **مثال:- الحديد والنحاس والرصاص والذهب كل منها يتمدد بالحرارة، وكل منهما معدن، إذن كل معدن يتمدد بالحرارة .** **والنتيجة التي عمَّت كل معدن أكبر من مقدماتها التي عَدَّتْ بعض أنواع المعادن.**

١) الأسس المنطقية للاستقراء، ص٥

٢)قَنَّنَ،يُقَنِّنُ،تَقْنِيْنًا:-أيْ:وزَّع بكمياتٍ محدودةٍ في الأزمات الاقتصادية أو في حالات الحرب،انظر: معجم الرائد، مادة(ق.ن.ن)نسخة آلية.

٣) أدهم محمد علي حموي، النزعة العقلية في الدرس النحوي، ص٥٧

إذن:- سُقراط فانٍ. **وله مسميات أخرى(القياس- الاستنتاج) لأنه ينتقل من بسيط إلى مركب([1]).**	**وهو انتقال من جزئي إلى كلي([2])**

من أجل كل هذا يُعَدُّ السير الفكري في الدليل الاستقرائي معاكسًا للسير الفكري في الدليل الاستنباطيّ الذي يصطنع الطريقة القياسية (الاستنتاجية)، بينما يسير الدليل الاستنباطي- وَفْقَ الطريقة القياسية- من العام إلى الخاص عادة، أما الدليلُ الاستقرائيُّ خلافًا لذلك من الخاص إلى العام([3]).

والخلاف بين كلا النوعين من التعميم هو في الالتجاء إلى التجربة، ففي الاستقراء تستند إلى التجربة، ليست الحال كذلك في الاستنباط؛ لأن الاستنباطَ عمليةٌ فكريةٌ خالصةٌ يتسق فيها العقل مع ذاته من دون الالتجاء إلى عناصرَ خارجيةٍ في أثناء صوغه المقدمات ونتائِجها.

والاستقراء أو الاستدلال الاستقرائِيُّ أو(المنطق الاستقرائي): هو أحدُ أشكالِ الاستدلال وبتعبير منطقي هو الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلي الكلي.

أمَّا في الاستقراء فيلتجئُ العقلُ إلى التجربة للتحقق من الفروض في سبيل التوصل إلى النتيجة وعليه كان الاستنباطُ عقليًا، والاستقراءُ حسيًا([4]) .

ولكنَّ الاستنباطَ والاستقراءَ من جهة أخرى يرتبط كل منهما بالآخر أشدَّ الارتباطِ، وهما لازمانِ معًا لصحة التفكير الإنساني فكلاهما محتاج للآخر، بمعنى أنَّ القياسَ في حاجة إلى الاستقراء؛ لكي يمده بمقدمات كلية صحيحة من ناحية الواقع.

[1])أحمد الطيب،الموسوعة الإسلامية العامة، ص١٢٣:١٢٤

[2]) المعجم الفلسفي، ج١، ص٧١:٧٥، وموسوعة الفلسفة، ج١، ص١٧٥، والأسس المنطقية للاستقراء، ص٥، والنزعة العقلية في الدرس النحوي، ص٥٧

***إن الاستقراء كلمة يونانية تعني(يقود)،وتعني حسْب التعريف اليوناني:أن العقل هو الذي يقود الإنسان إلى القيام بالتجارب والاختبارات التي تؤدي إلى الاكتشاف والاستكشاف.**

[3]) الأسس المنطقية للاستقراء، ص٦

[4]) موسوعة الفلسفة، ج١، ص١٤٥

والاستقراء يحتاج إلى القياس لكي يقوم له بدور المراجِع أو المحقِّق؛ لأن القضايا الكلية التي تَوَصَّلَ إليه الاستقراءُ بالملاحظة والتجربة لا تستطيع التحقق من صدقها إلا بتطبيقها على حالات جزئية جديدة([1]).

ومن الدراسات السابقة التي توصلتُ إليها .ولم تحمل العنوان نفسه . وكانت قريبة الشبه من دراستي مع الاختلاف شكلًا ومضمونًا .

*قياس العكس في الجدل النحويّ ،عند أبي البركات الأنباريّ، ت :577 هجريًا، وهي عبارة عن رسالة دكتوراة ،وقد عالجت نوعًا غائبًا من أنواع القياس لأصول النحو .

*الحجة العقلية في الدرس النحويّ–الأندلسيّ السهيليّ– (أنموذجًا).

*أثر الدليل العقليّ في التوجيه النحويّ للقراءات القرآنية من خلال" البيان في غريب إعراب القرآن " لابن الأنباري .

*الأدلة العقلية في أصول النحو عند أبي إسحاق الشاطبيّ (القياس والعلة أنموذجًا) .

*مفهوم المناظرة في الخطاب النحويّ وآليتها الاستدلالية .

(مناظرة الجرمي والفراء في العامل المعنويّ – أنموذجًا)

*أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية .

*الأدلة النحوية في ردّ الشواهد الكوفية عند أبي سعيد السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه (دراسة أصولية).

ومن هنا سيكون حديثنا في هذا المبحث عن الاستقراء النحوي(مفهومه وأنواعه)، وعلاقته بالقياس النحوي، ودورهما معًا في التقعيد النحوي.

مفهومُ الاستقراءِ:–

لُغَةً: الاستقراء في اللغة مصدر من الفعل الثلاثي المزيد بأحرف اِسْت(همزة الوصل والسين والتاء) فالماضي منه(استقرَى،يستقرِي،استقراء)، وفعله الماضي المجرد(قرَى،يقرُو ،قَرْوًا)، قال

[1]) منطق الاستقراء ص١٣

الخليل- ت١٧٠هـ -([1]): ويستقريها، ويقروها إذا سار فيها ينظر حالها وأمرها، وما زلت أستقري هذه الأرض قريةً قريةً([2])، واستقراءٌ مصدر من"استقرأَ"،ومنه: استقراءُ الوقائع: أي:- تتبعها عن قربٍ معاينةً ومشاهدةً للوصول إلى أحكام عامة([3])، وجمعُ كلمة"استقراء"لغير المصدر "استقراءات"، وهو مصدر (استقرأَ)، وهو حكم على الكل بما يوجد في بعض أجزائه.

والاستقراء:- هو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية، ومنه"استقراءُ نواميسِ الطبيعةِ"- استقراءَاتُنا للتاريخ تؤكد حتمية انتصار الشعوب، والاستقراء: هوالاستدلال العقليُّ والانتقال به من الخُصُوصِ إلى العموم([4]).

والاستقراءُ: مصدر لطلب القراءة، وهو طريقة يمكن بها الوصول إلى أحكام عامة بوساطة "الملاحظة والمشاهدة الحسية"؛ وهدف الاستقراء تكوين حكم عام مبنيٌّ على حقائقَ جزئيةٍ، ومنه استقراء ظواهر الطبيعة واستقراء الأحداث السياسية([5]).

<u>ومن كل ما سبق ذكرُه يمكن للباحث أن يستنبط</u> أن الاستقراء في اللغة قائمٌ على التتبع والتفحص والتمحص والتقصي والملاحظة لمعرفة حال الشيء وتحديد خصائصه والوصول إلى حكم عام من خلال المشاهدة الحسية.

أما عن مفهوم الاستقراء***<u>اصطلاحًا</u>***: فإنَّ الاستقراء ليس ببعيد من هذه المعاني اللغوية السابقة، لذا فإن الاستقراء في الاصطلاح- وهو اِصطلاحٌ أرِسْطي-: فهو الحكمُ على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته([6])، وإنما قال الجرجاني في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً بل يكون قياسًا مُقسمًا([7]).

---

[1] **)الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)**

[2] **) معجم العين مادة(ق.ر.و)**

[3] **) معجم الغني مادة(ق.ر.أ)**

[4] **) معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة(ق.ر.أ)**

[5] **) المحيط، مادة(ق.ر.أ)**

[6] **) منطق أرسطو، ج٢، ص٣١---- التعريفات، ص١٨**

[7] **) الجرجاني، التعريفات، ص١٨**

أيْ أن الاستقراء يبدأُ بالجزئياتِ يتتبعُها ويتفحصُها ويلاحظُها حتى يعرف حال ما يجمعها وتحديد خصائصه، وهذا هو"الاستقراء التام" أي: إذا كان المستقرِي جميع الجزئيات المندرجة في ذلك الكليّ، فإذا كان المستقري معظم جزئياته كان الاستقراءُ ناقصًا([1])، ومثالُ ذلِكَ: انحصارُ الكلمةِ في ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف([2]).

وقد قال ابنُ هشامٍ الأنصاريِّ(1360-761هـ): والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة"الاستقراء"، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع للكلمة، ولو كان ثَمَّة نوعٌ رابعٌ لعثروا على شيء منه([3])، ويذكرُ بعضُ العلماءِ الاستقراءَ في الأدلةِ المختلفةِ المختلفةِ فيها، في حين يعدُّه آخرون أحسن دلائل الحصرِ([4]).

وإنْ كُنَّا نجدُ بعض النحويين يستدلون على اِنْحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة بالقسمة العقلية لا الاستقراء، فالكلمةُ إمَّا أن تدل على معنى في غيرها أو في نفسها، فالأولى(الحرف) والثانية:-إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، والأولى(الفعل) والثانية(اسم)، قال الرضي(646هـ): فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان، فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة([5]) .

وقد جاء ابنُ هُشام(1360-761هـ) بهذا التقسيم العقلي من وجهٍ آخرَ فقال: ودليلُ الحصر أن المعانيَ ثلاثةً:- ذاتٌ، وحدثٌ، ورابطةٌ للحدث بالذاتِ؛ فالذاتُ الاسمُ، والحدثُ الفعلُ، والرابطةُ الحرفُ([6]).

وقد قال ابنُ الخبَّاز(1241-639هـ) ولا يختصُّ اِنحصارُ الكلمةِ في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة(عَقْلِيٌّ) والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات([1]).

---

[1]) النزعة العقلية في الدرس النحوي ، ص٥٩

[2])السيوطي ، الاقتراح،ص ٣٣٧

[3]) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٤

[4]) انظر: اعتراض النحويين، ص١١٣

[5]) الرضي، شرح الكافية، ج١، ص٧

[6]) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٣٥

إِذَنْ الاستقراءُ هو أدلةُ الجدل النحوي عنده، أما موقعُهُ بين أدلة النحو الإجمالية فهو دليلٌ ملحقٌ بالسماع؛ لأنَّ المسموع عند العرب هو المادة التي يجري عليها الاستقراء([٢])، ومعلومٌ أن جميع كلام العرب تبعَهُ استقراءٌ فوصفٌ وتصنيفٌ وتجريدٌ.

والذي يمكن الخلوصُ إليه هو أن الاستقراء ليس أصلًا من أصول النحو، إنما هو من لوازمِ العملِ بالسماعِ وآلة يتم بها توظيفه، ومن ثم تتعين فائدة المسموع- المشتمل على الاستقراء- في تقعيد أسس اللغة العربية، وتحقيق القواعد والظواهر النحوية([٣]).

أما الاستقراءُ فدليلٌ على ذلك في لغة العرب فحسْب؛ لأنها هي التي علمنا تتبع علمائها الأنواعَ وعدم إيجادهم غير هذه الأنواع الثلاثة؛ إلا أن هذا لا يعني بطلان الاستدلال بالاستقراء، وإن كان في دلائل الحصر ما هو أقوى منه؛ لأن النحويين استدلوا به في مواضعَ، وسلم الاستدلال به فلم يعترض لهم معترض([٤]).

ويتطرقُ النقصُ إلى هذا الضرب من الأدلة(الاستقراء) حينما يكون التتبعُ غيرَ شاملٍ كلَ أفرادِ الجنسِ، ويُسمى حينئذ(استقراءً ناقصًا) وهو لا يفيد اليقين؛ لجواز وجود جزء لم يستقرأ ويكون حكمُه مخالفًا لما استقرئ([٥]).

وحدُّ الاستقراء- كما ذكر ابن عصفور الإشبيلي(٦٦٩هـ)- مستخرج، فقال ومن المعلوم أن النحو: هو علمٌ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراء كلام العرب([٦]) .

إن بنية التفكير العلمي(هَرَمِيَّةٌ)، قاعدتُها تقنيات الاستقراء وواسطتها أساليب التحليل، وذروتها التفسير([٧]).

---

[١]) **المرجع السابق نفسه**

[٢]) **الأصول،تمام حسن، ص٦١**

[٣]) **أريج صالح، الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين، ص ١٣٨**

[٤]) **السيوطي ، الاقتراح،ص ٣٣٧**

[٥]) **الجرجاني، التعريفات، ص١٨:١٩**

=محمد السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص١١٣:١١٥

[٦]) **انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، والمقرب، ج١، ص٤٥**

[٧]) **حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص٢٠**

ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كله، وجدناهم قد نصُّوا عليه في وصفهم النحو وحدَهَ، فهذا أبو بكر بن السراج(ت:929-316هـ) يصف النحو بأنه: علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب([1]).

وهذا أبو علي الفارسي(ت987-377هـ) يحده بأنه: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها([2])، هذا وقد أنكرَ ابنُ حزمٍ(1064-456هـ) حجية الاستقراء في كتابه(التعريب في المنطق).

ومن ثم فإنني- في هذا البحث- أحاولُ أن أثبت خطأ كثير من الباحثين المحدثين الذين تبعوا بعض القدامى في إنكار حُجية الاستقراء ويشنعون على النحاة القدامى، فيزعمون أنهم لم يَسْتَقْرُوا اللغة اِسْتِقْرَاءً تامًا حينما أصدروا أحكامهم النحوية([3]).

ولعلَّ أولَ استقراءٍ في النحو يقع بين أيدينا هو ذلك الاستقراء الذي يُنسب للإمام علي بن أبي طالب (40هـ) (رضي الله عنه وأرضاه) الذي رواه عنه أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) حيثُ قال: دخلت على (علي بن أبي طالب) فرأيته مطرقًا مفكرًا (متفكرًا)، فقلتُ: فيمَ تفكرُ يا أميرالمؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية، فقلت: إن فعلتَ ذلك أحييْتَنا وبقيت فينا هذه اللغةُ ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفةً فيها"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" الكلام كله:- اسم، وفعل، وحرف، فالاسمُ: ما أنبأَ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي: تتبعْه وزِدْ فيه ما وقع لك" ([4]).

وفي قول الإمام عليّ لأبي الأسود(تتبعْهُ) إشارة لطيفة إلى المنهج الاستقرائيّ النحويّ الذي ينبغي أن يسلكه النحويّ(أبوالأسود) ومن بَعْدَهُ؛ لأن الاستقراءَ في اللغة- كما سَرَدْتُ التعريفاتِ اللغويةَ في المعاجمِ العربيةِ (هو التتبعُ والتقصّي والتفحصُ والتمحصُ والملاحظةُ...)

---

[1]) ابن السراج،، كتاب الأصول في النحو، ج١، ص٣٧

[2]) الفارسي، التكملة، ص ١٦٣

[3])عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٦٨

[4]) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص٦:٧

وقد كان لهذا الاستقراءِ الذي نقلهُ أبو الأسود الدؤلي عن الإمام عليّ(أَثَرٌ) واضحٌ في جُلِّ المصنفاتِ النحويةِ، فقد افتتحت فصولها بتسجيل هذه النتيجة الاستقرائية المتصلة بأنواع الكلام العربي وأقسامه([1]).

ولمْ يكتفِ النحاةُ الذين جاؤُوا بعد سيبويهِ باستقراء أنواع الكلم؛ بلْ تجاوزُوا ذلك إلى استقراءِ علاماتِ كُلِّ نوعٍ منْ أنواعِ الكلِمِ؛ ليضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط وقوانين يستطيع بها الباحثُ التفريق بين تلك الأنواع.

ومن ثَمَّ فقد دعاهم هذا الأمرُ إلى أن يستقْرُوا ويتتبعوا كلام العرب استقراءً وتتبعًا تامَّيْنِ في مظانِّه المختلفة، ورصْد سمات كل نوعٍ من الأنواع الثلاثة([2])

وإنَّ تتبع النحاة علامات الاسم يمثل جانبا واضحا في عملهم القائم على الاستقراء، وإذا كان ابنُ مالكٍ(672هـ) قد حصر علامات الاسم في ألفيته بخمس علاماتٍ ذكرها في ألفيته قائلًا:

بِالجرِّ والتنوينِ والندا وألْ ومُسندٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ([3])

فإمَّا أراد أن يشير بذلك إلى أهم تلك العلامات فقد تتبع واستقصى غيره من النحاة هذه العلامات فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين علامة، فقد قال السيوطي: تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة([4]).

وهذا التتبع كله قائم على استقراء أوضاع الاسم في الكلام، ومن ثم الكشف عن صفاته وسماته وعلاماته وما يميزه عن غيره من الكلم فعلًا وحرفًا بعيدًا عن التأثر بالمنطق وغيره من العلوم لأنه قائم على الوصف والملاحظة.

وقد أدرك النحاةُ قيمة الاستقراء وهم يسجلون ضوابط اللغة وقواعدها فنصوا عليه، وجعلوه دليلا قاطعًا على إثبات تلك القواعد والضوابط، ودليلُ ذلك، ما أورده النحاة وعلى رأسهم

[1]) ابن جني، اللمع في العربية، ص٥١

[2]) د.عدنان محمد سليمان، الاستقراء في النحو، ص١٤٦

[3]) شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ج١، ص١٨

[4]) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٤

السيوطي(1505–911هـ) وهو يتحدث عن أدلة النحويين التي عوَّلوا عليها في حصرهم لأقسام الكلمة، فقال: إنّ الاستقراءَ من أئمة النحو واللغة كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم، قد دل على أن كلام العرب منحصر في هذه الأنواع الثلاثة([1]).

ولا يعيبُ الاستقراءَ زعمُ من زعمَ أن الكلام العربيّ يقسم أربعة أقسام(اسم، وفعل، وحرف وخالفة)فزاد الذي سجاه خالطة، وزعم أنه هو الذي يسميه جمهرة النحاة (اسم الفعل) وذلك نحو: هيهات– أفٍّ– صه...، وقدْ نُسِبَ هذا التقسيم إلى نحويّ مغمور– وهو جعفر بن صابر– ولمّا لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة فقد عدَّ المؤلف(ابن هشام) كلامه غير قائم([2]).

والنحاة لم يغفلوا هذا النوع من الكلم الذي سماه (جعفر بن صابر)(–662 1263هـ)"بالخالفة" بل تنبهوا له ولكنهم اختلفوا فيه فعدَّه البصريون ضمن الأسماء، ومنهم مَنْ أدرجَه ضمن الأفعال، ولكل منهم حجته التي عوّل عليها في ذلك، ومنهم أي(مِنْ النحاة) مَنْ اِصطلح على تسميته (اسم الفعل).

وقد ذهب باحث معاصر إلى وضع تقسيم جديد لأنواع الكلم العربيّ فجعلها سبعةَ أقسامٍ هي:(الاسم–الفعل–الصفة–الخالفة–الضمير–الظرف–الأداة)([3])، ومن قبله (النحوي المغمور) الذي قسم الكلمة إلى أربعة أقسام (اسم، فعل، حرف، خالفة)، ومن ثم فقد كان غرض هذا الباحث ومن قبله– وغيرهما– نقض استقراء النحاة أنواع الكلم العربيّ وقد حاكى في ذلك مذهب الباحثين المحدثين، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الغربية([4]).

ومهما كانت الحجج مقبولةً أو مرفوضةً إنّ أحدًا لن يستطيع أن يمحو من أذهان الدارسين والباحثين التقسيم الثلاثيّ للكلمة العربية، الذي وضعه النحاة منذ النشأة الأولى للدراسات

---

[1]) **المرجع السابق نفسه**

[2]) **ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٣٥**

[3]) **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص٢٦**

[4]) **المرجع السابق نفسه**

النحوية العربية؛ لأنه تقسيم سديد، قائم على الحصر والاستقراء من النحاة لجميع المفردات العربية في إطار ذلك التقسيم([1]).

وكذلك يمكن للباحث أن يستنبط أن الغرض من استقراء النحاة كلام العرب وحصرهم لأقسام الكلمة في هذه الثلاث (الإيجاز والاختصار ودفع الملل من التكرار ورفع الالتباس)؛ إذ التقسيم السابق الذي مفاده أن أقسام الكلمة سبعة، راجع في أصله إلى الثلاثة المتفق عليها من قبل النحاة، والأربعة الزوائد تندرج حتى الأصول الثلاثة.

فإنّ المصطلحات السبعة التي وردت في تقسيم هذا الباحث، لم يغفل عنها علماء العربية، فقد تنبهوا لها منذ البداية الأولى للبحث النحويّ، ونصوا عليها في كتبهم، ولكنهم أدركوا منذ الوهلة الأولى أنَّ ثمةَ علاقةً وطيدة بين كثير من هذه المصطلحات، "فالصفة والضمير والظرف"، إنما هي أنماط مختلفة للاسم، فهي لا تخرج عن مضمونه ونطاقه فالضمير –مثلًا– كناية عن متكلم أو مخاطب أو غائب–كما هو معلوم– وهذه الأنواع الثلاثة للضمير هي في الأصل (اسم)، ومن المعلوم أنّ الغرض من الضمير (الاختصار)، ومثال ذلك: "حضر المعلمُ فأجللتُهُ " ورد في المثال السابق كنايتان، الأولى (التاء) وهي كناية عن المتكلم ، والمتكلم ذات، والذات اسم، والثانية (الهاء): وقد جاءت كناية عن (المعلم) المذكور في المثال السابق؛ دفعًا للتكرار ورفعًا للالتباس الذي قد يحصل من الاشتراك العالق في المعارف؛ إذْ لو قلنا "حضر المعلم فأجللتُ المعلم" يحتمل أن يكون المقصود بالمعلم الثاني غير المعلم الأول؛ لوقوع الاشتراك في لفظ (المعلم)، فلما عبرنا بالضمير كنايةً عنه، زال عنه اللبس، وارتفع عنه الاشتراك، وهذا ينطبق على جميع الضمائر في صورها المتعددة([2])، والصفة (اسم)؛ لأنها تدل على معنىً غير مرتبط بزمن محصل ويسوغ أن تدخل عليها علامات الاسم السابق ذكرها، والظرف(اسم)؛ لأنه يدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل، ويقبل علامات الاسم، ومنها ما يتصرف في الكلام كتصرف الأسماء مثل: يوم– حين– سنة....إلخ.([3])

[1]) **د.عدنان محمد سليمان، الاستقراء في النحو، ص١٤٨**

[2]) **ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص٢٧٠**

[3]) **ابن السراج، الموجز في النحو، ص٣٦**

والنحاة القدامى حينما صنفوا المفردات العربية إلى ثلاثة أقسام:-اسم وفعل وحرف، نظروا إليها من جهتين:-الجهة الأولى:- تتعلق باللفظ، والجهة الثانية:- تتعلق بالمعنى([1])، فربما اشتركت كلمتان في الدلالة على معنى واحد، ولكنهم يدرجون إحدى هاتين الكلمتين في الأفعال، ويُدرجون الأخرى في الحروف؛ لسبب يتعلق باللفظ.

ومثال ذلك:(ليس، وما) تفيدان نفي الحال، والنفي فيهما يتسلط على خبر الجملة الاسمية ولكنهم جعلوا(ما) ضمن الحروف، وجعلوا ليس ضمن الأفعال.

والذي دعاهم إلى هذه القسمة هو أمر يتعلق باللفظ أكثر من المعنى؛ فقد وجدوا(ليس) قد أشبهت الأفعال في قبولها لعلامات الأفعال التي لا تتصل إلا بالفعل كما قال ابن مالك:-

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي([2])

أمّا لفظة (ما) فقد وجدوها لا تقبل أي علامة من علامات الأفعال السابقة في بيت ابن مالك، ولا علامات الاسم التي سبق ذكرها.

ومن هنا حكم جمهور النحاة على أنّ(ليس) فعل، و(ما)حرف، والذي جعل النحاة يصدرون هذا الحكم ويفرقون بين اللفظين هو أمر قائم على الاستقراء والتتبع للعلامات والسمات لكل من الاسم والفعل والحرف، وهذه العلامات جُلّها متعلق باللفظ أكثر من المعنى([3]).

ولولا هذا الفرق في اللفظ بين (ليس) و(ما)؛ لوضعوا(ليس) في الحروف؛ لأنها أشبهت (ما) من جهة المعنى فهي تفيد نفي جهة الجملة الاسمية ، كما أن (ما) تفيد ذلك([4]).

والمرتجل في شرح الجمل، ص١٥٨

والتسهيل، لابن مالك، ص٩

[1]) الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٦٦

[2]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٢

[3]) أسرار العربية، ص١١

المرتجل في شرح الجمل، ص١٥: ٢٠

[4]) أسرار العربية، ص١١

المرتجل في شرح الجمل، ص٢٣

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص١٠

والأصل في النفي أن يكون بالحروف، لأنه معنى من المعاني التي تعبر عنها العرب بالحروف مثل:(النهي والإيجاب والتمني والترجي والعرض والتحضيض والتعبير عن هذه المعاني إنما جاء في العربية بالحرف، ومن هُنا سَمَّوْا هذه الحروف(حروف المعاني)([1]) وهو ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة وهو قسمان:(عامل،وعاطل) ومن الحروف العاملة:- التي تُحدث إعرابًا (تغيرًا)في آخر غيره من الكلمات مثل (المشبهات بليس) في العمل(ما،لا،لات،وإن)([2]).

وممّا يُقَوِّي هذا أنّ (ليس) قد جاءت قليلًا في بعض كلام العرب في معنى (ما) فدخلت على الجملة الفعلية التي كان حقُّها أن تُنْفَى بالحرف (ما)، وفي هذا السياق، قال سيبويهِ:"وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل(ليس)، كـ(ما) وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه:- (ليسَ خلقَ اللهُ مثلَهُ أشعرَ منه،وليس قالها زيدٌ)([3])، وربما اختلف النحاة في تحديد نوع المفرد العربيّ، فذهب فريق منهم إلى أن نوع الكلمة "فعل"وذهب فريق آخر إلى أن نوع الكلمة (اسم) .

وكثيرًا ما كانوا، أي-النحاة- يعتمدون على الاستقراء والتتبع والملاحظة في إثبات صحة رأيهم ([4])، ومثال ذلك: اختلاف النحويين- مثلًا- في تحديد نوع كل من(نِعْمَ،بئس) وهذه مسألة أشار إليها أبو البركات الأنباريّ(577هـ) في المسألة الرابعةَ عشرةَ(القول في نعم وبئس،أ فعلانِ هما أم اسمانِ)([5])

[1]) الإيضاح في علل النحو، ص٥٤
الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص١٠
شرح الكافية، ج٢، ص٢٩
المرتجل في شرح الجمل، ص٢٣
[2]) مصطفي الغلاييني، جامع الدروب العربية، ص٥٣١
[3]) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٣
[4]) د.عدنان محمد سليمان، الاستقراء في النحو، ص١٥١
[5]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج١، ص٩٧
والتصريح، للشيخ خالد ، ج٢، ص١١٧

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ(نعم،بئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

وقد كان دليل كل فريق من الفريقين هو الاستقراء والتتبع للعلامات التي تميز الفعل والاسم، والتي ثبت اِتِّصالُها بهذين اللفظين، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:"الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرفِ الخفضِ عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول:"ما زيدٌ بنعم الرجلُ".

وحُكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نِعْمَ السَّيرُعلى بِئْسَ العيرُ"، وحُكِيَ عن الفرَّاء أن أعرابيًّا بُشِّر بمولودة فقيل له:"نعمَ المولودةُ مولودتُك!فقال:"واللهِ ما هي بنعمَ المولودةُ نُصْرَتُها بُكاءٌ،وبرُّها سرقةٌ"، فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض عليهما يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء، فقد ثبت بالاستقراء أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

ومِنَ الكوفيين مَنْ تمسَّك بأن قال: الدليلُ على أنها اسمان أن العرب تقول:"يا نِعْمَ المولى ويا نعم النصيرُ" فنداؤُهُم (نِعْمَ) يدل على الاسمية؛ لأنَّ النداءَ من خصائص الأسماء، ولو كان فعلًا لمَا توجَّهَ نحوه النداءُ.

والبصريون لم ينكروا مثل هذه الروايات التي وردت فيها حروف الجر الداخلة على(نعم، بئس) إلا أنهم لم يعتمدوا في تقرير اِسمية هذين اللفظين، وذلك؛ لأنهم وجدوا بالاستقراء والتتبع أنَّ حرفَ الجر قد دخل على لفظ لَمْ يختلف أحد في فعليته وذلك اللفظ هو الفعل(نَامَ).

قال الراجزُ :واللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحبُه... ولا مُخَالِطِ اللِّيَانِ جانبُه

وإذا كان الكوفيون يقولون باسمية(نعم وبئس)لدخول حرف الجر عليهما، فالقياسُ يقضي عليهم بأن يقولوا باسمية(نَامَ)؛ لدخول حرف الجر عليها، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك–هاهنا– لايجوز أن يحكم لِ(نعم وبئس) بالاسمية؛ لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية، ولذا فكل المقاييس اللغوية تقرر الفعلية لهذه الألفاظ، ومن هنا تكون حجيةُ الكوفيين ساقطةً؛ لأنها اعتمدت على استقراء ناقص.

أمَّا البصريون فقد احتجوا واستدلوا على فعلية هذين اللفظين بأن قالوا:"الدليلُ على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا:(نِعْمَا رجلينِ- نِعْمُوا رِجَالًا)؛ وحكى ذلك الكسائيُّ(805-189هـ) وقد رفعا مع ذلك(المُظْهَر) في نحو: نعم الرجلُ وبئس الغلامُ، و(الْمُضْمَر) نحو (نعم رَجُلًا زيدٌ- بئسَ غُلامًا عُمَر) فدل على أنهما فعلان.

ومِنْ البصريين مَنْ تمسَّك بأن قال:"الدليلُ على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث المفتوحة الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العربِ في الوقف هاء كما قلبوها في نحو:-رحمة- سنة- شجرة([1]).

النوع الخامس: كلمة(أَمْسِ) إذا أردت به مُعينًا(وهوَاليومُ الذي قبلَ يومِكَ)، وللعرب فيه حينئذٍ ثلاث لغات:-

أ)البناء على الكسر مطلقًا وهي"لغة أهل الحجاز" فيقولون:"ذهب أمْسِ بما فيه"، و"اعتكفْتُ أمسِ" و"عجبْتُ من أمسِ"بالكسر فيهن.

ب)إعرابُه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، وهي لغة بعض بني تميم وعليه قوله:
"لقد رأيت عجبًا مُذْ أمْسَا"، فقد قال ابنُ هشامٍ:"وقد وَهِمَ الزَّجاجيُّ(340هـ)، فزعم أن من العرب من يبني (أَمْسِ)على الفتح واستدل بالشطر السابق.

ج-إعرابُهُ إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصَّةً وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور(بني تميم) يقولون: ذهب أمْسُ فيضمون من غير تنوين، واعتكفت أمسِ وعجبْتُ من أمسِ، فيكسرونه فيهما.

أما إذا أريد ب"أمْسِ" يومٌ ما من الأيام الماضية، أوكُسِّرَ، أو دخلته (أل)، أوأضيف أعرب بإجماع النحاة([2]).

---

[1]) **الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ج١، ص٩٧:٩٨**
والتصريح، للشيخ خالد ، ج٢، ص١١٧:١١٨

[2]) **ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٣٣:١٣٥**

وذلك قولهم:"نِعْمَتِ المرأةُ، وبئسَتِ الجاريةُ"، وقد ثبت بالاستقراء والتتبع؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي المسند إلى مؤنث لا تتعداه، فلا يجوز الحكمُ باسمية ما اتصلت به، وأمَّا تفسيرُ دخولِ حروفِ الجرِّعلى هذه الأفعال، فهو أنَّ هذه الحروفَ لم تدخل عليها في الحقيقة، وإنْ جاءَتْ متصلة بألفاظها، فهي في حقيقة الأمر داخلة على أسماءَ جاءَتْ هذه الأفعالُ أوصافًا لها، فلمَّا حُذفت تلك الأسماءُ(الموصوف) دخلت حروفُ الجرِّ على الأفعال، والعربُ قَدْ تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه، وهذا ثابت بالاستقراء والتتبع([1]).

ومثال ذلك قول الله تعالى:﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾سبأ:١١.

فقد قال النحاسُ في معنى الآيةِ السابقةِ وإعرابِها لأبي إسحاقَ فيه جوابان؛ أحدهما أن تكون(أَنْ) بمعنى(أيّ) مُفَسِّرَةً تؤدي عن معنى"قلْنا لَهُ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ"، والجواب الثاني(الآخر): أن يكون في موضع نصب أي:"وألنا له الحديد لها" ووصلت أن يلفظ الأمر(سابغاتٍ) في موضع نصب، وأقيمت الصفةُ مُقَامَ الموصوفِ، أي:(اِعْمَلْ دُرُوعًا سَابغاتٍ)، والدروعُ مؤنثةٌ إذا كانت للحرب، ودرعُ المرأةِ مذكرٌ.

وقدر في السرد: قال ابنُ عيينةَ عن ابن أبي نجيحٍ عنْ مجاهدٍ: قدِّر المسمار لا يكون دقيقًا فيسلس ولا غليظًا فيقصمُها([2]).

وعلى هذا يكون التقدير في الروايات السابقة(نعمَ السيرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيهِ:بئسَ العَيْرُ)، وكذلك:"ألسْتُ بجارٍ مقولٍ فيهِ: نعمَ الجارُ، وكذلك: والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها: نِعْمَ المولودةُ، وكذلك: ما ليلِي بليلٍ مقولٍ فيهِ: نامَ صاحبُه"، ثم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مُقامه ثم حذفوا الصفة التي هي (مقول) وأقاموا المحكيَّ بها مُقامه؛ لأن القول يحذفُ كثيرًا كما يذكرُ كثيرًا ثم دخل حرف الجر على لفظ الفعل([3]).

---

[1]) د.عدنان محمد سليمان، الاستقراء في النحو، ص١٥١:١٥٣

[2]) النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص٣٣٤

[3]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج١، ص٩٧:١١٠

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثيرًا جدا، فلما كثُر حذفُه(الموصوف)- كثرةَ ذكره- حذفوا الصفة التي هي(مقول)؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظًا، وإن كان داخلًا على غيره تقديرًا.

إنّ من المعلوم أن النحاة الأُوَل قد بذلوا جهدا عظيما في تتبعهم كلام العرب؛ لأن غرضَهم هو حمايةُ اللغةِ العربيةِ من عوامل الانهيار والضعف، والسعي إلى استقرارها ففزغوا إلى ضبطها بالقوانين المستقراة من كلام العرب العظماء الفصحاء.

ولما كان شيوعُ اللحنِ المتمثل في ضعف قدرة الناطقين بالعربية على ضبط أواخر الكلم هو الذي دعاهم إلى وضع علم النحو، وجدناهم يسارعون إلى حصر مجاري أواخرالكلم في ثنايا التراكيب المختلفة، ولم يكتفوا بحصر هذه المجاري، بل عَمَدُوا إلى اِسْتِقْرَاءِ أنواعِها وتتبعها ومعرفة ما هو متغير فيها وما هو ثابت.

وقدْ هداهُم منهجُهم الوصفيُّ القائمُ على(التتبع والاستقراء والاستقصاء)إلى أن الكلم العربي يأتي في ثنايا التراكيب على نمطين:-

أ)نمط ثابت آخره لا يتغير وإن تغيرت وظيفته في التركيب. ب)ونمط آخر يتغير بتغير وظيفته في التركيب، وسموا الأول(مبنيًا)، وسمَّوا الثاني (معربًا)

لمَّا كان الثابت بالاستقراء والتتبع عندهم أن الغالب في الأسماء هو (الإعراب)، قام النحاة بحصر الأسماء المبنية، فثبت عندهم أنها لاتعدو هذه الأنواع السبعة([1]).

(الضمائر، أسماءالإشارة، الأسماء الموصولة، أسماءالاستفهام، أسماءالشرط، أسماءالأفعال، أسماء الأصوات، قسم من الظروف، مثل:-إذ-إذا-حيثُ-أمسِ-قطُّ-عوض)

وأرى أن المبنيات تسعة:- (الضمائر- أسماء الإشارة ... بالإضافة إلى الأنواع السبعة (الأعداد المركبة، الكلمات المختومة بـ ويه،مثل: سيبويهِ)

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أنّ بعضًا من فروع هذه الأنواع يأتي مُعربًا، وهداهم الاستقراء إلى أن بعض القبائل العربية تجري بعض الأسماء المبنية عند عامة العرب مجرى الأسماء

[1]) **أوضح المسالك ، ج١، ص ٢٢: ٢٤**

المعربة، وقاموا باستقراء الأفعال:- (أنواعها، وأحوالها، فثبت عندهم أنها تأتي في العربية على ثلاث صيغٍ ومثلوا لها ب(فَعَلَ) و (يَفْعَل) و (اِفْعل)، وسموا الأول (الفعل الماضي)، والثانية (الفعل المضارع، أو فعل الحال والاستقبال) والثالثة (فعل الأمر).

وقاموا باستقراء الأفعال من حيث الإعراب والبناء، فتبين لهم أنَّ قسمًا منها معرب وقسمًا آخر منها مبني؛ فالماضي منها مبني باتفاق النحاة، والمضارع معرب باتفاق النحاة، أمّا الأمر فقد اختلف فيه النحاة بين الإعراب والبناء، فذهب البصريون إلى أنه مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب([1]).

ثم إن قواعد اللغة لا توضع بالاستقراء الناقص، وإن أية قاعدة نحوية لا يمكن أن يركن إليها مالم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة، وأن الحكم الفاصل في إقرار أيّ رأي في النحو إنما هو(الاستقراء)، فكلما كان الرأي موافقًا للاستقراء كان مقبولًا، وكلما كان الرأي بعيدًا عن الاستقراء كان مرفوضًا ومردودًا .

ولم يكتفِ النحاةُ باستقراء وظيفة الأسماء والأفعال في الكلام، بل اِسْتَقْرَوْا أيضًا الحروف فقام النحاةُ بإحصائها، ومعرفة معانيها، ومواضع ورودها في الكلام.

وإذا كان النحاة قد شغلوا أنفسهم باستقراء أحوال الكلم في التراكيب وما يطرأ على المفردات من إعرابٍ وبناءٍ حتى سموا النحو(إعرابًا-علم الإعراب).

فإن ذلك لم يَحُلْ(يمنع) دون تتبعهم المعاني المختلفة التي تنتظمها التراكيبُ ولم يحل دون استقرائهم أساليب الكلام، فجاءَتْ كتبُهم حافلةً في دراسة موضوعات تتصل بتلك المعاني والأساليب([2])

---

[1])انظر: المسألة الخامسة، فعل الأمر بين الإعراب والبناء، من المبحث الثالث من الفصل الثاني من فصول هذا البحث.

[2])د.عدنان محمد سليمان، الاستقراء في النحو، ص176

(خَاتِمَةُ الْبَحْثِ)

ويمكن للباحث مما سبق عرضه وذكره، أن يستنبط أن النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على (الاستقراء، والتتبع، والملاحظة، والاستقصاء)، فبنَوْا أحكامَهم النحوية والصرفية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع المتعدد المختلف لأنماط الكلام العربي، واستطاعوا أن يستنبطوا قوانين النحو العربي وقواعدَه(الكلية والجزئية)، ومن ثَمَّ أن يضبطوا هذه القواعد، وسيبقى النحو سِجِلًّا حافلًا بهذا المنهج وذلك النوع من الاستدلال وحقلًا خصيبًا للدراسة والبحث.

<u>النتائجُ والثمراتُ</u>

– من المعلوم لدى الباحث أن النحاة العرب قد استخدموا القياس في وقت مبكر منذُ(عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي)ت:117هـ، والقياسُ هو علم بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب وتتبع نصوصهم.

– لاشك أن القياس النحويّ قد تأثر عند العرب بالفقه الإسلاميّ،وبعلم المنطق والفلسفة الأرسطية والأفلاطونية وبعلم الكلام.

– إن القياس– كما توصل البحث–ركنٌ ركينٌ وأصل عظيم في اللغة والنحو،ولا يقل أهميةً عن السماع ولا يمكن إنكار القياس في النحو العربي؛لأن معظم أدلة النحو قياس، والمعوّل عليه في غالبية مسائل النحو.

– ممّا يمكن للباحث أن يستنبطه من هذا البحث،أن الأصل أن يكون النحو تابعًا للنص القرآني وليس العكس؛لأن قواعد النحو وضعت من أجل خدمة النص القرآني،ولمّا نظرت في معاني القرآن وإعرابه للنحاس وبعض المصنفات الأخرى،وجدت أن النحاس وغيره من النحويين قد جعلوا النحو مِرْقَاةً (بكسر الميم وفتحها،وسيلة الرقي وآلته) إلى فهم القرآن،واستبعدوا كثيرًا من الأوجه النحوية التي لا تتفق مع قدسيته.

– إن القياسَ: هو ربطُ معلومٍ بمعلومٍ لإثبات مثل حكمه له بجامع لهما، أو لإثبات عكس حكمِهِ له بفارق بينهما، وله أنواع مثل (قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد).

– إنَّ الاستدلال– كما يظهرُ للباحث– ينقسم إلى قسمين رئيسين،أحدهما:–الاستنباط (القياس) والآخر:الاستقراء، الذي ينتقل من الجزئيات إلى الكليات،وكلاهما يحتاج إلى الآخر بحاجة الطعام إلى الملح.

– إنَّ المتتبعَ لقواعدِ النحوِّ العربيِّ لَيَجِدُ أن معظم قواعد النحو قائمةٌ على الاستقراء والتتبع والملاحظة لكلام العرب ونصوصه،وأول استقراء في النحو ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت:69هـ) بأمر من علي بن أبي طالب(ت:41هـ)–رضي الله عنه وأرضاه–.

– إنَّ النحاة والصرفيين قد بثُّوا أحكامهم على ما استخلصوه من قواعدَ وقوانينَ نحويةٍ وصرفيةٍ،معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتتبع والملاحظة والاستقصاء.

قَائِمَةُ الْمَرَاجِعِ

1) محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، العراق.
2) أبو علي الفارسي، كتاب التكلمة، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان.
3) أدهم محمد علي حموية،"النزعةُ العقليةُ في الدرسِ النحويِّ العربيِّ"، رسالة دكتوراة، جامعة البعث، سوريا، 1437هـ/2016م
4) أحمد الطيب، الموسوعة الإسلامية العامة، تحقيق د.محمود حمدي زقزوق .
5) المعجم الفلسفي، ج١، وموسوعة الفلسفة، ج١، والنزعة العقلية في الدرس النحوي.
6) الحافظ جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي،"بُغْيَةُ الوعاةِ في طبقات اللغويين والنحاةِ
7) معجم العين/نسخة آلية
8) معجم الغني/نسخة آلية
9) معجم اللغة العربية المعاصرة/نسخة آلية
10) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي المعروف ب(ابن سيده)ت:458هـ،المحكمُ والمحيطُ الأعظمُ،تحقيق:د/عبد المجيد هنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
11) عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، ج٢، وكالة المطبوعات،دار القلم، لبنان.
12) علي بن محمد الشريف الجرجاني- كتاب التعريفات- مكتبة لبنان- ١٩٨٥م.
13) جلال الدين السيوطي، ت911هـ، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتحقيق: عبدالحكيم عطية، مراجعة: علاء الدين عطية، دار البيروني، الطبعة الثانية 2006م-1427هـ .
14) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف/محمد محيي الدين عبدالحميد، مؤسسة الرسالة
15) محمد السبيهين- اعتراض النحويين للدليل العقلي- 2005م- جامعة الإمام محمد- السعودية.
16) رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق:د.إميل بديع، دار الكتب العلمية.

17) ابن هشام الأنصاري– شرحُ شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه (منتهى الأرب بتحقيق شروح شذور الذهب) تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد– دار الطلائع، 2009م

18) د. تمام حسَّان، الأصولُ (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، النحو ،فقه اللغة، البلاغة) عالم الكتب،1420هـ/2000م.

19) أريج صالح شحادة– الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين (دراسة تاريخية موازنة) –2018م– الجامعة الإسلامية– غزة.

20) إبراهيم أحمد سلام الشيخ،"السماعُ والقياسُ في كتابِ هَمْعِ الهوامعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ" للسيوطي، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين ، ٢٠١٣م.

21) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي.

22) أبي بكر محمد بن السري بن سهل(ابن السراج)، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان

24) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف .

25) جلال الدين السيوطي(ت849–911هـ)–الأشباه والنظائر في النحو– تحقيق (غازي مختار طليمات)–مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

26) أبي الفتح عثمان (بن جني)، المتوفى سنة 392هـ، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية.

27) د.عدنان محمد سليمان (أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية– كلية الآداب–جامعة بغداد) الاستقراء في النحو.

28) ابن عقيل– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) تأليف: (محمد محيي الدين عبدالحميد) دار الطلائع– 2009م

29) د.فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم الاستاذ الدكتور تمام حسان.

30) أبو محمد عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب)،ت567هـ، تحقيق علي حيدر.

31) أبو بكر محمد بن السري بن سهلٍ (ابن السراج) ت316هـ، الموجز في النحو، تحقيق د.محمد عاطف التراس.
32) أبو البركات الأنباري، ت577هـ، أسرار العربية، تحقيق د.محمد راضي محمد مدكور
33) مصطفى الغلاييني- جامع الدروس العربية- دار العقيدة- الطبعة الأولى- 2014م.
34) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه) شرح الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة
35) أبو البركات الأنباري ت577هـ،"الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ"ومعه (الِانتصافُ عن الإنصاف)، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد- دار الطلائع- القاهرة.
36) ابن هشام الأنصاري المصري ت ٧٦١هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تاليف: محمد محيي الدين عبد الحميد- منشورات المكتبة العصرية- بيروت.
37) الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري- ت 905هـ، شرح التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم
38) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس- المتوفى338هـ-إعراب القرآن الكريم، تحقيق-د.زهير غازي زاهد- مكتبة النهضة العربية-الطبعة الثانية-1405هـ-1985م(الجزء الأول-الثاني-الثالث-الرابع-الخامس).
39) أبو القاسم الزجاجي المتوفى (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق:د.مازن المبارك، دار النفائس.
40) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي)، شرح التسهيل، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، دار هجر.